المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/10/2015

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة وحقوق الإنسان

11140/3

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الثلاثاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول «وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور».

وذكر المجلس في بلاغ صحفي، أن هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، يقدم تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيكين.

وأوضح المصدر ذاته، أن التقرير يتناول وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى تتمثل في الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، والمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

وأضاف أن التقرير يقدم أيضا تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة.

وأشار إلى أن الندوة الصحفية التي ستعقد بمقر المجلس، سيترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إدريس اليزمي

1-1806

الرميد: منجب صديق وأنا أتعاطف معه

التقت لجنة دعم المعطي منجب، الذي يخوض إضرابا عن الطعام بسبب منعه من السفر، ومضايقته، بكل من وزير العدل مصطفى الرميد، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، فيما عقد دفاع منجب لقاء مع الوكيل العام للملك ووجه له رسالة حول أسباب المنع. اللقاء مع الصبار عقد الاربعاء الماضي، وحضره من اللجنة كل فؤاد عبد المومني، وسلميان الريسوني، وسيون أسيدون، فيما عقد اللقاء مع الرميد يوم الخميس الموالي وحضره فضلا عن الثلاثة السابقين، كل من كريم التازي، وفاطمة الافريقي، ومحمد غصيد. بعد اللقائين، انتقلت لجنتان من الوزارة والمجلس الوطني للاستماع الى منجب. حسب المومني فإن وزير العدل الرميد أخبر أعضاء اللجنة، أنه يعرف المعطي منجب كصديق ويتعاطف معه، لكن ليس لديه أي اطلاع على تفاصيل الملف، ولا يمكنه التدخل لإيقاف أي مسطرة جارية من طرف النيابة العامة، لكنه أضاف أنه بحكم مسؤوليته السياسية، فإنه سيبحث ليعرف على اي أساس بني هذا الملف.

3501/3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب بالرباط

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان غدا الثلاثاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول "وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور". وذكر المجلس في بلاغ صحفي، أن هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، يقدم تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيكين. وأوضح المصدر ذاته، أن التقرير يتناول وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى تتمثل في الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، والمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن. وأضاف أن التقرير يقدم أيضا تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة. وأشار إلى أن الندوة الصحفية التي ستعقد بمقر المجلس، سيترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اليزمي يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب

3501/2

مسؤول أوربي يشيد بحضور النساء المغربيات ضمن كافة المشاريع الإصلاحية

سيقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الثلاثاء تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب تحت عنوان "وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور".

وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن هذا التقرير الموضوعاتي ، هو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، والذي يتضمن تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وأورد البلاغ أن التقرير يتناول وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى: الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن. كما يقدم التقرير تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة.

وفي هذا السياق، أكد المندوب الإقليمي لمؤسسة "هانس سايدل" الألمانية فرع المغرب-موريتانيا، يوخن لوباه، أن جميع الإصلاحات التي التزمت بها المملكة المغربية، كان للنساء نصيب وافر منها.

وأبرز لوبان، في مداخلة له خلال مائدة مستديرة نظمت، الخميس الماضي، بمقر المؤسسة في برلين، في موضوع "بين المضامين الدستورية وواقع الحياة اليومية : دور المرأة في المغرب"، أنه من خلال 25 سنة من التجربة التي راكمها في العمل بالمغرب، وقف على أن هذا الأخير يعد "حالة استثنائية" في المنطقة.

وأشار الخبير الألماني، إلى أن دستور 2011 عمل على ترسيخ ودعم حقوق النساء بفضل تعزيزه للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتكريس قيم الديمقراطية، مشيرة إلى أن ذلك بدى من خلال اعتماد اللامركزية الحقيقية والانتخابات التي تميزت بالشفافية.

وشدد الخبير الألماني، على أن الأمن والاستقرار اللذين ينعم بهما المغرب كانا وراء ثقة المستثمرين الأجانب الذين استثمروا أموالهم في العديد من القطاعات.

وتطرق " لوباه " خلال هذه المائدة المستديرة، التي استضافت أربع نساء مغربيات فاعلات في مختلف الميادين التي تعنى بشؤون المرأة، إلى الفصل 19 الذي جدد التأكيد على مسألة المساواة بين الرجال والنساء وكرس حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا.

ويرى الخبير الألماني، بالمقابل، أن هناك ضرورة لإعطاء الأولوية لبعض القضايا، خاصة تعليم النساء في البوادي، مؤكدا أنه على الأحزاب أن تلعب دورها في هذا المجال.

ل.ب

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المساواة وحقوق الإنسان

5136/1

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غدا الثلاثاء ، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور.

و هذا التقرير الموضوعاتي الذي، هو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، يقدم تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و 20سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيكين.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب

10135/5

بعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول «وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور».

وذكر المجلس في بلاغ صحفي، يوم الجمعة الماضي، أن هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، يقدم تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيكين.

وأوضح المصدر ذاته، أن التقرير يتناول وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى تتمثل في الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، والمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

وأضاف أن التقرير يقدم أيضا تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة. وأشار إلى أن الندوة الصحفية التي ستعقد بمقر المجلس، سيترأسها السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الصبار يهاجم دعاة الإبقاء على الإعدام

10135/3

■ هاجم محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من قال إن لديهم خلفية دينية ويدافعون عن الإبقاء على عقوبة الإعدام بالمغرب، موردا أنهم يريدون التأسيس لتلك القاعدة بالاستناد إلى نصوص الشريعة الإسلامية،-متسائلا: "لماذا يتشبث هؤلاء بتلك النصوص في القصاص ويتركون باقي العقوبات من جلد ورجم".

الصبار، الذي كان يتحدث ضمن ندوة "عقوبة الإعدام في المنطقة المغاربية" بالرباط، انتقد من اسماهم بـ "دعاة الإبقاء على الإعدام"، مشيرا إلى وجود بدائل عقابية في الشريعة لا تتوقف عند حد القتل، من قبيل الدية، فيما دعا إلى بلورة مرافعة حقوقية "لا تتضمن فقط الدفاع عن دواعي إلغاء عقوبة الإعدام، لكن أيضا الرد القوي على دعاة الإبقاء عليها من أصحاب الخلفيات الدينية والعاطفية".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد ندوة صحافية في الرباط غداحول وضعية المساواة وحقوق الإنسان في المغرب

محمود معروف

الرباط – «القدس العربي»: تشغل وضعية المرأة في المغرب اهتمام الأوساط الحقوقية المغربية والمنظمات الدولية، انطلاقا مما منحه دستور 2011 للمرأة من وضعية المساواة والإنصاف في تولي مسؤوليات سياسية ومجتمعية.

ويعقد «المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)» يوم غد الثلاثاء في الرباط ندوة صحافية، يقدم فيها تقريره الموضوعاتي حول «وضعية المساواة وحقوق الإنسان في المغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور».

وقال بلاغ للمجلس أن هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه، تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر تموز/يوليو، ويقدم تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة في المغرب، بعد عشر سنوات إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات على اقرار دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بكين. وأوضح البلاغ أن التقرير يتناول وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى تتمثل في الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، والمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

وأضاف أن التقرير يقدم أيضا تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة. وأبدت اللجنة الأممية للحقوق المدنية والسياسية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، إثر تقديم المغرب للتقرير الرابع لتطبيق الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية والثقافية «قلقها» حول وضعية النساء في المغرب، بالنسبة للتحرش وزواج القاصرات وتجريم الجنسية. وقالت ان مشروع القانون حول التحرش الذي سيشدد العقوبات على المتحرشين، الا انها عبرت عن «أسفها» لكون التحرش ضد النساء ينتشر في المغرب، «والمقلق أكثر هو أن النساء يتوفرن على وسائل محدودة لأخذ حقهن من الذين تحرشوا بمثلية، بالإضافة إلى أن النساء يتخوفن من التصريح بأنهن كن ضحية التحرش خوفا من نظرة المجتمع». وطالبت اللجنة بتسريع المصادقة على مشروع قانون حول التحرش الجنسي، خصوصا التحرش الجنسي في أماكن العمل «وأيضا التحرش بكل أنواعه وفي جميع الأماكن»، وذلك بإدراج عقوبات تتماشى مع طبيعة كل سلوك ضد المرأة، مواصلة بأنه يتعين على الحكومة أن تضع إجراءات تمكن من حماية المرأة من وضع شكايتها ضد المتحرش بها من دون أي تضييق، «وتسهيل ولوجها إلى مسالك العدالة لأخذ حقها».

وأكدت اللجنة أنها منشغلة بالسماح بزواج القاصرات، «وهو أمر أدى إلى الرفع من حالات الإجبار على الزواج في المملكة»، مشيرة إلى أنها لا تنظر بعين الرضا إلى مشروع قانون في البرلمان يحدد السن القانوني للزواج في 16 سنة، «ونحن نرى أنه يجب تعديل هذا المشروع حتى يصبح السن القانوني هو 18 سنة». وانتقدت المنظمة الدولية «كون الدولة تجرم العلاقات الجنسية بين الأشخاص البالغين المنتمين للجنس نفسه» وقالت إنها «تتابع بقلق التمييز الذي يقوم على أساس الميولات الجنسية للأشخاص، والتحريض ضدهم، والعنف الذي يتعرضون له»، وطالبت السلطات المغربية برفع التجريم عن المثلية الجنسية «وإيقاف جميع أنواع التحريض أو التمييز في حق السحاقيات والمثليين»، و»يجب معاقبة كل من يعتدي على هؤلاء الأشخاص بدعوى الكره». ودعت الى ضرورة ضمان أن يتمكن هؤلاء الأشخاص، ذوو الميولات الجنسية المثلية، «من التمتع بجميع حقوقهم التي يمنحها لهم العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والثقافية».

http://www.alquds.co.uk/?p=420459

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول "وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور".

ويقدم هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويتناول التقرير وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى: الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

كما يقدم التقرير تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة.

http://maarifpress.com/news9330.html

السياسات العمومية التشريعية في المجال القضائي والجمعيات المهنية للقضاة :تقاطع أم تضاد؟

يعتبر البعض أن أي نقاش حول السياسات العمومية التشريعية ولو في المجال القضائي يجب أن يظل بعيدا عن القضاة لتفادي شبهة السياسة عن نضالاتهم المشروعة وتفادي انجرافهم أو اندفاعهم غير المنضبط وراء تحسين أو دعم استقلالهم القضائي وخدمة مشروع القضاء المواطن،غير ان هذا الرأي غير دقيق بالمرة ،لأن استقلال القضاء ليس فقط مسألة أحكام قضائية تخضع للضميروالقانون ،وإنما أيضا مسألة نصوص وتشريعات قد تعصف بالاستقلالية الذاتية ،وقد تقوي مناعتها وتتبت أركانها ،مما يبرز أهمية مسلسل التشريع في تفعيل استقلال القضاء.

إن استقلال القضاء ليس مشروع القضاة وحدهم كما هو ليس مشروع اهل السياسة والتشريع فقط بل هو مشروع مجتمعي يهم كافة المواطنين وسائر السلطات بالدولة ،فإذا كانت النظرة التقليدية الضيقة ما قبل دستور 2011تعتبر الشأن القضائي مطبخا داخليا للقضاة فقط يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للقضاء الذي تنحصر عضويته في القضاة فقط كمبدأ عام والتشريع من اختصاص البرلمان فقط فإن دستور 2011 غير جدريا من الوضع وأحدث تحولا شاملا في اتجاه دعم وتنويع تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية من خلال حضور مؤسسات وطنية للحكامة كرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط وشخصيات من المجتمع المدني مشهود لها بالكفاءة والتجرد والنزاهة، والعطاء المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون طبقا للفصل 115،فضلا عن أن الدستور في المادة 12 منه بوأ المجتمع المدني دور الشريك في المؤسسات العمومية يساهم في قضايا الشأن العام، من خلال إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها،فضلا عن تمكين المواطنين والجمعيات من حق تقديم العرائض واقتراحات في مجال التشريع.

فالقضاة مكلفون باتخاذ القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم،ومن واجبهم دراسة المشاريع القانونية المؤطرة لرسالتهم أو لحياتهم الوظيفية أو لحقوق المواطنين وحرياتهم باعتبارهم خبراء في القانون لتفادي أي سوء تأويل أو انتهاك محتمل ،ومن واجب الحكومات والمؤسسات التشريعية أن تراعى وتحترم، في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، المبادئ الأساسية المتعلقة بضمان استقلال السلطة القضائية .

فوفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان المبادئ الاساسية الدولية لاستقلال السلطة القضائية ، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع،وتكون للقضاة الحرية في تكوين جمعيات للقضاة أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية استقلالهم القضائي، وفى الانضمام إليها.

ولأعضاء النيابة العامة أيضا على غرار قضاة الأحكام وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، شأنهم شأن غيرهم من المواطنين، الحق في حرية التعبير والعقيدة وتشكيل الرابطات والانضمام إليها وعقد الاجتماعات. ويحق لهم، بصفة خاصة، المشاركة في المناقشات العامة للأمور المتصلة بالقانون وإقامة العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك الانضمام إلى منظمات محلية أو وطنية أو دولية أو تشكيلها وحضور اجتماعاتها، دون أن يلحق بهم أي أذى من الوجهة المهنية بسبب عملهم المشروع أو عضويتهم في منظمة مشروعة.

و لأعضاء النيابة العامة حرية تشكيل الرابطات المهنية أو غيرها من المنظمات التي تمثل مصالحهم وتعزز تدريبهم المهني وتحمى مركزهم، والانضمام إليها.

ولا يفوتنا الإشارة أن الاعتراف للقضاة وفق الدستور الجديد لسنة 2011 و الوثائق الدولية المذكورة بحق تأسيس جمعيات مهنية وإقرار حقهم في التنظيم وحرية التعبير شكل رافعة الحراك القضائي المغربي وأحد وسائله الدافعة نحو إقرار نصوص ضامنة لاستقلال السلطة القضائية نصا وروحا ،و يجب أن تحجب هذه الرغبة التي تلتقي وتلتف حولها جميع الحساسيات والهيئات الوطنية والحقوقية مهما اختلفت في وسائل تنزيلها أي شبهة أو مدخل للفرقة أو سوء الفهم أو محاولة تغليب المنطق السياسي على منطق المصلحة الوطنية القضائية التي تعلو على جميع المصالح الفئوية الضيقة ،فالعبرة بالالتفاف على المبادئ لا قراءة النوايا ولا ترصد الخلفيات التي تبقى وهمية وتفرق أكثر مما توحد وتشتت المجهودات ولا تختصر وقت الإصلاح لنبقى لا قدر الله في إطار إصلاح الإصلاح ،لان مشاركة القضاة وجمعياتهم المهنية القضائية في المناقشات العامة والسياسات العمومية التشريعية والقضائية وسائر الأمور المتصلة بالقانون وإقامة العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها شيئا مسلم به دستوريا وطنيا ودوليا ،وغير قابل للنقاش أو المزايدة مطلقا، ولا يعد سياسة إلا عند أهل السياسة ،لأنه يظل مسألة تشريع عند اهل رجال القانون يحتمل الخطأ والصواب والقراءات المتعددة . فالقضاء محايد والسياسة منحازة ، هكذا طبائع الأمور، وعندما يتسيس القاضي لأي سبب يفقد حياده وعدله ، لأن هناك علاقة تعارضية بين السياسة والقضاء،لكن السياسة المقصود بها هنا السياسة الحزبية والمسائل الداخلية للمنظمات السياسية التي يمنع على القاضي مجرد الخوض أو الجدال فيها ،لأن حظر انتمائه إليها يعني بداهة عدم الدخول في مجالاتها أو انتقادها ،ولا يعد أبدا من قبيل السياسة مناقشة القضاة أو جمعياتهم المهنية للسياسات العمومية التشريعية في المجالين القانوني والقضائي أو نقدها لأنها من قبيل النقاشات المجتمعية الوطنية التي لا يحظر المشاركة فيها أو التعبير عن الرأي بخصوصها وفق منهج علمي يبعدنا عن أي شبهة لفكر الاصطفاف أو التخندق لصالح هذا الطرف أو ذاك ،بغية تحرير السلطة القضائية مِن الهيمنة الإدارية والمالية للسلطة التنفيذيَّة ،وتحرير القضاة بالمقابل أيضا من جميع المؤثرات السياسية أو من سلطة المال والإعلام،ومناطق التحكم والنفوذ ،لأن الأهم هو المساهمة في ارتقاء تشريعاتنا القانونية والقضائية لما تخدم المجتمع والمواطن بعيدا عن الحساسيات الضيقة التي قد تعتبر أي رغبة في التغيير معاكسة لإرادة الإصلاح ،لأن الاصلاح لن يتقدم إلا بالمصارحة والنقد البناء ولو كان قاسيا ،لأن طريق الاصلاح شاق وصعب ويتطلب تضافر جميع الجهود والضمائر الوطنية المخلصة والوفية لمبادئ العدالة ولدور القضاء المواطن في إحقاق الحقوق وصون الحريات وضمان الامن القانوني والقضائي.

http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9_a6683.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريرا حول وضعية المساواة وحقوق الإنسان

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء المقبل بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول "وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور".

وذكر المجلس في بلاغ صحفي، اليوم الجمعة، أن هذا التقرير الموضوعاتي، وهو سادس تقرير موضوعاتي يقدمه المجلس، حيث تمت المصادقة عليه خلال الدورة العاشرة للمجلس في شهر يوليوز، يقدم تحليلا لواقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب، عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيكين.

وأوضح المصدر ذاته، أن التقرير يتناول وضعية المساواة والمناصفة وفق ثلاثة محاور كبرى تتمثل في الممارسة الاتفاقية للمغرب والازدواجية القانونية، والمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

وأضاف أن التقرير يقدم أيضا تحليلا لوضعية المرأة ولطبيعة العلاقات على ضوء النوع الاجتماعي في كل محور، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى تكريس مبادئ المساواة والمناصفة.

وأشار إلى أن الندوة الصحفية التي ستعقد بمقر المجلس، سيترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.chouftv.ma/press/27236-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

الرباط: نقابة المجلس تطالب اليزمي بالتعاطي المسؤول مع مطالبها

أصدر المكتب الوطني لنقابة موظفي(ات) **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** المنظوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، بلاغا إخباريا بتاريخ يوم السبت 17 أكتوبر 2015، عقب اجتماع عقد بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، توصلت ءيفوس بريس بنسخة منه.

وحسب البلاغ فالمكتب النقابي وبعد تدارسه لجملة من القضايا المرتبطة بوضعية الموظفين والموظفات، أبرزها إصلاح النظام الأساسي لموظفي(ات) المجلس بشكل يضمن مكتسباتهم ويضمن إعمال مبادئ المساواة، والتحفيز، وتكافؤ الفرص. يؤكد على ملحاحية التعاطي بمسؤولية مع هذا الملف وتسريع وتيرة الإصلاح الداخلي والتجاوب الفعلي مع الملف المطلبي للنقابة.

وتجدرالإشارة إلى أن النقابة الوطنية لموظفي(ت) المجلس الوطني لحقوق الانسان تأسست سنة 2015، وتعد أول إطار نقابي يحدث داخل المجلس الوطني، للدفاع على حقوق شغيلة منذ إحداثه سنة 1990.

http://www.iffuspress.com/articles/details/559#.ViTqx34vfcu

التجديد الطلابي تشارك في اللقاء التقييمي للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

شاركت منظمةالتجديد الطلابي اليوم السبت 17 أكتوبر، في اللقاء التقييمي لفعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنظم من قبل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بالمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية بالرباط.

وقد مثل المنظمة في هذا اللقاء، عبد الحق لوشاحي، عضو مجلسها الوطني، الذي ألقى كلمة أشاد فيها بهذه التظاهرة العالمية، وشدد على تشجيع المنظمة لهذه المحطات الحقوقية، كما تطرق للمشاركة الايجابية والمتميزة للتجديد الطلابي في هذا المنتدى العالمي.

وأكد ذات المتحدث على أن منظمة التجديد الطلابي عازمة على المشاركة في النسخة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي ستحتضنها الأرجنتين أواخر هذه السنة.

وبعد تقديم الحصيلة التي غلب عنها الجانب التقني الكمي، تساءلت المنظمة عن ما بعد المنتدى، من مخرجات هذه التظاهرة على مستوى حقوق الإنسان مغربيا، هل ساهمت محطة المنتدى في تقوية المسار الحقوقي بالمغرب؟

يشار إلى أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية نظم بمراكش من 27 إلى 30 نونبر 2014.

http://www.orema.ma/news5279.html

CNDH

Présentation du rapport thématique sur l'état de l'égalité et de la parité au Maroc

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** présentera, mardi prochain à Rabat, lors d'une conférence de presse, son sixième rapport thématique : «État de l'égalité et de la parité au Maroc : préserver et rendre effectifs les finalités et objectifs constitutionnels». Ce rapport, validé par la dixième plénière du Conseil en juillet dernier, se veut un bilan analytique, 10 ans après la réforme du Code de la famille, 4 ans après la promulgation de la Constitution et 20 ans après l'adoption de la Plateforme de Beijing, indique un communiqué du CNDH. Il se compose de trois grandes parties, à savoir «Pratique conventionnelle du Maroc et dichotomie juridique», «Égalité et parité en droits économiques, sociaux et culturels» et les «Politiques publiques et leurs impacts sur les femmes les plus vulnérables aux violations de leurs droits», précise le communiqué.

http://www.medias24.com/map/map-16419-Preacutesentation-mardi-prochain-agrave-Rabat-du-rapport-theacutematique-du-CNDH-sur-l-39eacutetat-de-l-39eacutegaliteacute-et-de-la-pariteacute-au-Maroc.html

http://lematin.ma/journal/2015/presentation-du-rapport-thematique-sur-l-etat-de-l-egalite-et-de-la-parite-au-maroc/233696.html

Driss Benhima : « En Afrique, il y a encore de la place pour tout le monde »

Par Mehdi Michbal

Le PDG de la Royal Air Maroc a réussi, en quelques années, à redresser la barre d'une compagnie qui était au bord de la banqueroute. Fort de ce succès, et bien que l'équilibre reste fragile, il compte développer ses liaisons sur le continent. Jeune Afrique l'a rencontré.

Après avoir réussi à sortir la Royal Air Maroc (RAM) de la faillite, Driss Benhima, 61 ans, est désormais en train de tisser sa toile en Afrique. Sa compagnie, considérée comme le premier acteur aérien d'Afrique occidentale, a transporté cette année plus de 1,3 million de passagers sur pas moins de 32 destinations du continent.

Mais rien ne semble contenter ce haut commis de l'État, qui ambitionne de s'attaquer dès l'année prochaine à de nouveaux territoires en Afrique de l'Est, marché qui croît plus vite que les axes traditionnels de la compagnie marocaine. Son principal défi reste cependant la survie de la RAM. Attaquée de toutes parts par les compagnies européennes et celles du Golfe, dans un Maroc qui a choisi, depuis 2006, d'ouvrir son ciel aux compagnies européennes au travers d'un accord d'open sky, Driss Benhima craint toujours pour la compagnie qu'il dirige.

Jeune Afrique : La RAM est aujourd'hui considérée comme la compagnie leader en Afrique de l'Ouest. Est-ce une réalité ou juste une perception ?

Driss Benhima : Nous sommes la première compagnie d'Afrique occidentale, Maghreb compris. Il ne s'agit donc pas seulement d'une perception. Et puis, nous voulons devenir un acteur africain intégré. C'est dans la droite ligne des orientations stratégiques du pays. L'Afrique doit être notre terrain de croissance.

Que représente l'Afrique dans votre volume d'affaires ?

Un bon tiers. Ce n'est pas encore très significatif, mais nous réalisons des croissances à deux chiffres sur le continent, en parfaite adéquation avec le développement du marché africain de l'aviation civile.

Quels sont vos concurrents actuels sur cet axe africain et ne craignez-vous pas l'arrivée de nouveaux acteurs, comme les compagnies maghrébines, qui commencent à concevoir de vraies politiques africaines ?

Sur l'axe traditionnel de la RAM, nos principaux concurrents sont les compagnies européennes. Pas seulement les grandes, mais aussi les low-cost. Les compagnies maghrébines sont également sur ce marché et comptent en effet renforcer leur présence, mais je reste serein. En Afrique, il y a encore de la place pour tout le monde. On a peut-être un temps d'avance, mais il faut rester modeste. Cette avance peut effectivement se réduire.

La croissance sur le marché africain est plus importante dans l'Est que dans l'Ouest. Comptez-vous vous attaquer à de nouveaux territoires ?

Les acteurs qui progressent beaucoup sont ceux qui sont présents sur l'axe Afrique-Asie. On n'y est pas encore, certes, mais ça se prépare. Par exemple, l'année prochaine nous commençons à Nairobi. Et on y va pour plusieurs raisons. D'abord parce que nous voyons arriver des acteurs d'Afrique de l'Est et d'Afrique australe dans nos espaces traditionnels d'Afrique occidentale, ce qui nous pousse à étendre notre champ d'activité.

Ces dernières années, nous avons investi dans le long-courrier, nous estimons donc avoir les moyens d'aller sur ce terrain. Ensuite, car la croissance des échanges de l'économie marocaine avec son continent ainsi que la présence d'acteurs privés marocains dans certains pays d'Afrique de l'Est nécessitent l'ouverture de lignes qui vont au-delà de nos territoires classiques.

J.A.

Vous avez récemment signé un partenariat avec Qatar Airways. Cela s'inscrit-il justement dans cette politique ?

Tout à fait. Grâce à notre partenariat avec Qatar Airways, nous allons bientôt couvrir l'axe Afrique-Asie qui, je le rappelle, grandit de façon plus nette que nos axes traditionnels. On n'en fera pas l'essentiel de notre business, mais ce sera pour nous un marché d'appoint.

Toute la politique africaine de la RAM est construite autour du hub de Casablanca. Quelle est sa situation actuelle ?

Casablanca est le deuxième hub aérien assurant le trafic entre l'Afrique et le reste du monde. Effectivement, les passagers quittant le continent africain vers les autres continents sont plus nombreux à transiter plutôt par Casablanca que par Dubaï ou d'autres hubs. Il n'y a que le hub de Paris qui devance celui de Casablanca. La RAM est passée devant Londres, qui avait la deuxième place il y a deux ou trois ans.

Ceci est le résultat d'un travail de longue haleine, construit au fil du temps. Mais il n'y a pas que cela. Nous possédons de véritables avantages : nos pilotes sont parmi les plus expérimentés du continent, notre flotte est jeune, avec une moyenne d'âge de 7 ans, contre 12 ans pour les compagnies américaines, par exemple. Tous ces éléments font que nous sommes adaptés à l'Afrique. Mais cela ne s'est pas fait en un jour…

L'aéroport de Casablanca reste très critiqué par les passagers africains, qui se plaignent des horaires de vol, des files interminables…, sans parler d'une certaine discrimination aussi bien à bord de vos avions que dans les terminaux. Que répondez-vous à cela ?

Les problèmes de discrimination ont été dépassés. Nous avons développé un partenariat avec le Conseil national des droits de l'homme [CNDH], afin de former le personnel de la RAM. Cela a porté ses fruits. Notre personnel est désormais conscient que les actes de discrimination, en plus de leur impact commercial, sont punis par la loi au Maroc. Autre facteur qui prouve que le thème de la discrimination est caduc : la présence croissante dans nos équipes de jeunes Subsahariens.

La mixité que nous instaurons a un impact très positif sur l'état d'esprit du personnel de la RAM, mais aussi sur nos passagers. Le problème, c'est que les réputations industrielles ont la vie dure. Cette prise de conscience se ressent dans tous les services de l'aéroport. Des orientations pour que ces problèmes soient dépassés ont été décidées au plus haut lieu de l'État marocain.

Et pour les horaires ? Les vols de nuit sont pénibles, et la RAM n'offre pas d'autres choix à ses passagers…

Ces critiques sur les horaires viennent souvent des passagers voyageant au Maroc. Ceux-là, je vous l'accorde, n'ont aucun intérêt à faire des vols de nuit. Idem pour les Marocains qui se rendent vers des destinations d'Afrique subsaharienne. Les voyageurs qui vont au-delà du Maroc sont pour leur part très satisfaits. Les passagers en continuation représentent plus de 80 % des passagers de ces vols. Donc, si vous rencontrez deux personnes mécontentes des vols de nuit, sachez qu'il y en a huit que cela arrange, parce que ça les amène à des heures raisonnables en Europe.

Vous avez réussi à gagner la sympathie des Africains en étant la seule compagnie au monde ayant maintenu ses vols vers les destinations touchées par Ebola. Était-ce calculé ?

Franchement, c'était une non-décision. On n'a pas monté un groupe de réflexion pour se pencher sur cette question. Notre attitude a été conforme à nos valeurs. Nous avons simplement continué d'assurer des vols qui existaient. Je crois que le Maroc, dans la ligne directe de ses orientations stratégiques, ne pouvait pas avoir une attitude différente.

Et l'opinion publique marocaine l'a bien compris, contrairement aux opinions publiques occidentales qui sont montées au front pour suspendre les vols à partir de ces pays-là. Et je ne parle même pas des pilotes de certaines compagnies européennes qui ont contraint leurs employeurs à arrêter de desservir ces destinations. Le Maroc est un pays solidaire, et je n'ai vu aucun article dans les médias qui critique cette décision.

Mais sur le plan stratégique, on peut dire que c'était un joli coup…

Ce n'était pas un choix stratégique, puisqu'on n'avait pas le choix, du fait de notre éducation, de notre discipline et de l'image que nous avons de nous-mêmes. D'ailleurs, la RAM n'arrête d'aller dans un aéroport que s'il y a une interdiction administrative. Nous avons été par exemple la dernière compagnie à quitter la Libye avant l'intervention militaire occidentale. Et nous avons fait la même chose au Mali, en Côte d'Ivoire ou en Centrafrique. Il y a une attitude marocaine qui fait que nous gardons notre sang-froid quand les autres s'en vont. C'est dans les traditions de la RAM, cela fait partie de notre ADN.

On est autour de 160 millions de dirhams [14,6 millions d'euros] de résultat net, pour un chiffre d'affaires de 14 milliards de dirhams. C'est très faible

Parlons de la situation financière de la compagnie. Votre plan de redressement, lancé en 2011, semble donner des résultats, puisque vous avez atteint l'équilibre il y a deux ans déjà. Pouvez-vous nous donner les chiffres provisoires de l'année en cours ?

Les résultats sont dans la continuité de ceux de l'exercice précédent. On est autour de 160 millions de dirhams [14,6 millions d'euros] de résultat net, pour un chiffre d'affaires de 14 milliards de dirhams. C'est très faible, comparé à la rentabilité qu'on devrait attendre d'une entreprise commerciale ou industrielle. Mais je pense qu'on reste l'une des rares compagnies à l'équilibre sur le continent, avec Ethiopian Airlines.

Avec la baisse du prix du pétrole, on s'attendait à des performances plus remarquables cette année…

Je pense qu'il est important de relativiser l'incidence de la baisse du baril sur nos comptes. C'est simplement un retour à l'équilibre, puisque c'est le niveau du prix de pétrole d'il y a quelques années. Donc, il faut rester zen. En plus, la baisse du prix du baril a été contrebalancée par la hausse du dollar.

Laurent Grandguillot/REA

Mais puisque vous n'avez pas répercuté cette baisse sur les prix, pourquoi l'impact ne s'est pas ressenti sur les comptes ?

Pour la simple raison que nos charges d'exploitation se sont alourdies, notamment avec le rajeunissement de la flotte. Nous avons acquis deux Boeing 787 la même année. C'est quand même un gros investissement. Nous avons aussi reçu quatre Embraer en location de longue durée. Cela fait six avions de plus dans la flotte en 2015, et c'est extrêmement lourd sur nos comptes.

La RAM risquait de disparaître il y a à peine quatre ans. Est-ce qu'on peut dire aujourd'hui que cette menace fait partie du passé ?

Pas du tout. Les comptes s'équilibrent certes, mais il y a encore des menaces de fond sur la survie de la compagnie. Mon objectif stratégique est justement d'arriver à atteindre un développement pérenne et stable. Et on est loin d'y être…

Quels sont les risques qui pèsent encore sur la compagnie ?

La concurrence inéquitable des compagnies européennes et des compagnies du Golfe. Le Maroc a fait un choix stratégique au début des années 2000 en libéralisant son marché. Le problème, c'est que nous ne jouons pas à armes égales avec les Européens. Nous, nous avons des obligations sociales. Nous ne pouvons pas, par exemple, prendre des pilotes saisonniers, chose qui est largement pratiquée par les compagnies européennes, notamment low cost. À la RAM, les pilotes qui assurent la saison de pointe sont payés de la même façon en période creuse.

Je demande que nous soyons mis sur un pied d'égalité avec les compagnies européennes et arabes sur les plans social, fiscal et administratif

Il y a aussi la fiscalité. Beaucoup de compagnies concurrentes sont dans des paradis fiscaux, quand nous, nous sommes tenus par les règles fiscales strictes du Maroc. Sans parler des contraintes administratives qui nous empêchent d'être un acteur du marché européen. On nous dit que c'est la même chose pour les low-cost, qui n'ont pas le droit de faire des vols domestiques au Maroc. Mais de qui se moque-t-on ? On ne peut pas comparer le marché domestique marocain à un marché européen prospère, où nous avons actuellement juste le droit d'aller et venir.

Vous revendiquez donc une renégociation de l'accord de l'open sky ?

Je demande que nous soyons mis sur un pied d'égalité avec les compagnies européennes et arabes sur les plans social, fiscal et administratif. C'est comme si on était dans une ligue de football où des équipes ont le droit de jouer à 14, de prendre le ballon avec les mains, quand d'autres sont limités à une équipe de 11 et ne doivent jouer qu'avec les pieds.

La solution ne serait-elle pas, justement, d'ouvrir le capital de la RAM à un partenaire industriel capable de renflouer ses caisses et de lui donner les moyens de résister, voire de se développer ?

On a plus besoin d'un soulagement de charges, d'une harmonisation des règles du jeu, que de fonds propres pour investir. Vous pouvez même nous offrir des avions gratuitement, ça ne changera rien, puisque notre capacité à croître est limitée par les charges supplémentaires que la RAM supporte. En effet, toute ouverture de ligne commence par un déficit, et il faut donc une certaine rentabilité pour avoir plusieurs lignes à la fois.

http://www.jeuneafrique.com/mag/269355/economie/driss-benhima-en-afrique-il-y-a-encore-de-la-place-pour-tout-le-monde/

Sahara marocain : L'initiative d'autonomie est incontournable, selon Omar Hilale

L'initiative marocaine d'autonomie constitue l'unique cadre pour le règlement du différend régional autour du Sahara marocain, a souligné, jeudi à New York, l'Ambassadeur, représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale.

« L'Initiative marocaine d'autonomie est, demeure et restera l'unique cadre pour le règlement de ce différend régional », a souligné M. Hilale devant la 4ème Commission de l'ONU, réitérant l'attachement du Maroc au processus politique et son appui aux efforts de facilitation du Secrétaire Général de l'ONU et de son Envoyé Personnel pour parvenir à une solution politique, négociée et mutuellement acceptable, sur la base du réalisme et de l'esprit de compromis.

Le plan d'autonomie, qui a répondu à l'appel du Conseil de sécurité aux parties à mettre fin à l'impasse dans laquelle se trouvait le processus politique, a été le fruit de plusieurs années de préparation et de consultations inclusives au niveau national et local, a relevé M. Hilale.

Au niveau international, cette initiative a été encouragée, sollicitée et privilégiée par les partenaires internationaux du Maroc, a noté le diplomate marocain, rappelant que le Conseil de sécurité a, pour sa part, consacré la prééminence de l'initiative, confirmé son sérieux et reconnu sa crédibilité dans dix de ses résolutions depuis 2007.

Cette consécration traduit aussi la conviction de la communauté internationale que l'initiative d'autonomie constitue une « rupture avec tous les plans antérieurs », répond aux paramètres établis par le Conseil pour la résolution du différend sur le Sahara et satisfait pleinement au principe de l'autodétermination, a-t-il relevé.

M. Hilale a, à cet égard, rappelé les termes du message du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon au Comité Spécial de la 4ème Commission, dans lequel il avait déclaré, en février 2010, que « pour s'acquitter de ses obligations, l'ONU devra adopter une approche pragmatique et réaliste qui tienne compte de la situation spécifique de chaque territoire. C'est ainsi qu'elle aura plus de chances d'aboutir à des réalisations concrètes. Des solutions novatrices s'imposent ».

Le diplomate a averti que « toute tentative de rééditer des plans qui ont déjà échoué ou de proposer des idées étrangères et exogènes aux spécificités historiques, juridiques, culturelles, démographiques, géographiques et religieuses du Sahara marocain et au contexte régional sont inacceptables pour le Maroc ».

De tels dérapages, a-t-il prévenu, seront « fatals » au processus politique et auront des « conséquences gravissimes » sur la paix, la stabilité et la sécurité dans les régions nord-africaine et sahélo-saharienne.

M. Hilale a rappelé, dans ce contexte, le message très clair de Sa Majesté le Roi Mohammed VI devant la 70ème session de l'Assemblée Générale, dans lequel le Souverain souligne que « le Maroc refusera toute aventure irresponsable concernant le différend régional autour du Sahara Marocain. En effet, plusieurs puissances internationales ont pleinement conscience que les conceptions éloignées de la réalité qui sont élaborées dans les bureaux, et les propositions fallacieuses ne peuvent que mettre en péril la situation dans la région ».

L'ambassadeur Hilale a mis également en exergue les efforts colossaux entrepris par le Maroc pour le développement économique et social des provinces du Sud dans le cadre d'une solidarité nationale agissante et effective, notant que les investissements du Maroc dans son Sahara ont concerné tous les domaines phares des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD).

Sur le plan des droits de l'Homme, il a relevé que le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et ses Commissions régionales à Laâyoune et Dakhla, dont la crédibilité et le sérieux ont été reconnus par le Conseil de sécurité, déploient des efforts considérables pour assurer une meilleure prise en charge des droits de l'Homme des populations du Sahara et œuvre, de concert avec les autorités locales, à répondre à toute allégation d'atteinte à ces droits.

Et M. Hilale de rappeler que le Maroc a également développé une coopération bilatérale constructive avec le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme.

A cet effet, après la visite l'année dernière de l'ancienne Haut Commissaire Navy Pillay, une invitation a été adressée par le gouvernement marocain à l'actuel Haut Commissaire, Zeid Raad Al Hussein, pour se rendre au Maroc, a fait savoir M. Hilale, ajoutant que le Président du Conseil onusien des Droits de l'Homme se rendra en visite officielle dans le Royaume à partir de mardi prochain.

M. Hilale a souligné que les efforts tous azimuts que le Maroc ne cesse de consentir ont fait du Royaume le seul havre de paix, de sécurité et de stabilité dans sa région, affirmant que le Royaume « ne permettra aucune dérive qui sera porteuse de périls pour notre région ».

L'ambassadeur a saisi cette occasion pour réitérer, encore une fois, l'engagement irréversible du Maroc dans les efforts exclusifs des Nations Unies, mandatées par le Conseil de sécurité, pour parvenir à une solution politique et mutuellement acceptable au différend régional sur le Sahara, soutenant que « seule cette voie permettra la stabilité de la région et contribuera à la construction maghrébine que les peuples des pays de l'UMA attendent désespérément ».

Par ailleurs, La 4ème Commission de l'Assemblée générale de l'Onu a adopté, jeudi sans vote, une résolution qui appuie le processus politique onusien pour le règlement de la question du Sahara marocain, et appelle les Etats de la région à coopérer pleinement avec le Secrétaire général et son Envoyé personnel, et les uns avec les autres pour parvenir à un règlement politique à ce différend régional.

La résolution, présentée par le président de la Commission, le Représentant permanent du Malawi à l'Onu, Brian Bowler, appuie le processus de négociation initié par la résolution 1754 (2007) du Conseil de sécurité et soutenu par les résolutions du Conseil 1783 (2007), 1813 (2008), 1871 (2009), 1920 (2010), 1979 (2011), 2044 (2012), 2099 (2013), 2152 (2014) et 2218 (2015) en vue de parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable à la question du Sahara marocain.

A travers cette résolution, l'Assemblée générale de l'Onu loue les efforts déployés à cet égard, et exhorte toutes les parties et les Etats de la région à coopérer pleinement avec le Secrétaire général et son Envoyé personnel, et les uns avec les autres afin de trouver une solution politique qui soit mutuellement acceptable .

L'Onu s'est également félicitée que les parties se soient engagées à continuer de faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'entrer, de bonne foi et sans conditions préalables, dans une phase de négociation plus intensive, en prenant note des efforts consentis et des faits nouveaux survenus depuis 2006, assurant ainsi l'application des résolutions du Conseil de sécurité.

A cet égard, la résolution fait référence aux dix résolutions du Conseil de sécurité depuis 2007, qui ont consacré la prééminence de l'initiative d'autonomie présentée par le Maroc, laquelle initiative est saluée par l'Organe exécutif et l'ensemble de la communauté internationale comme étant une initiative sérieuse et crédible pour le règlement définitif de ce différend régional.

http://fr.afrikinfos.com/2015/10/16/sahara-marocain-linitiative-dautonomie-est-incontournable-selon-omar-hilale/

Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU

LE MAROC ÉPINGLÉ A GENÈVE

Comité des Droits Economiques Sociaux et Culturels

Le Maroc a ratifié le Pacte International des Droits Economiques, Sociaux et Culturels (PIDESC) comme nombre de conventions et traités internationaux, une façon de se créer l'illusion tout en se gardant bien de les mettre en œuvre. Si les organisations qui dénoncent au Maroc et au Sahara occidental les atteintes graves aux libertés et droits individuels et collectifs, qui les entend ? Certes pas les médias occidentaux, ni les institutions européennes qui s'acoquinent avec le royaume chérifien. Ainsi la légende d'un Maroc qui se démocratise et tourne le dos aux années de plomb est-elle racontée sur les ondes, les écrans et la presse... Mais le royaume ne peut se soustraire au mécanisme de l'ONU chargé périodiquement d'interpeller les Etats. C'est le cas du Comité des Droits Economique, Sociaux et Culturels qui avait à son agenda 2015 l'étude le 4ème rapport périodique du Maroc qui a remis ses conclusions le 9 octobre. Elles ont rendu furieuses et insultantes les autorités marocaines à l'égard des instances onusiennes.

En mars le Comité a adressé aux autorités du pays une liste de points sur lesquels il demandait en premier point : « des informations à jour sur le suivi, par le Conseil national des droits de l'homme et le Médiateur, des plaintes relatives aux violations des droits reconnus dans le Pacte. Donner des renseignements sur les mesures prises pour garantir que les organisations de la société civile travaillant dans le domaine des droits économiques, sociaux et culturels, en particulier celles du Sahara occidental, ont la liberté de fonctionner librement. » Le second point concernait l'autodétermination du Sahara occidental et l'exploitation de ses richesses, la lutte contre la corruption, la non-discrimination, légalité des droits hommes-femmes.

Le troisième point portait sur le droit au travail et les conditions de travail justes et favorables, les droits syndicaux, le droit à la sécurité sociale, la protection de la famille, de la mère et de l'enfant, le droit à un niveau de vie suffisant, le droit à la santé physique et mentale, le droit à l'éducation, les droits culturels.

C'est avec une certaine désinvolture, voire du mépris que le Maroc a répondu sur la question du Sahara occidental,jugeant d'emblée que ce point était en quelque sorte hors sujet, puisque selon lui « Le Sahara fait partie intégrante du Royaume depuis les temps immémoriaux ».

Dans le cadre de cet examen périodique, les ONG et associations de défense des droits de l'homme peuvent faire des rapports alternatifs. Human Right Watch a adressé ses observations ainsi qu'un collectif international d'associations composé de : Robert F. Kennedy Human Rights, du Collectif des défenseurs sahraouis des droits de l'homme, de l'Association Française d'Amitié et de Solidarité avec les Peuples d'Afrique (AFASPA) du Bureau des Droits de l'Homme au Sahara occidental (BIRDHSO) de la Fondation Danielle Mitterrand/France Libertés, de Sandblast et de l'Association Sahraouie des Victimes des Violations Graves des Droits de l'Homme Commises par l'Etat du Maroc (ASVDH) sur la base d'un travail de la clinique juridique des droits fondamentaux de l'Université de Caen.

http://www.afaspa.com/article.php3?id_article=698